

رهانات ومستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية  
أزمة الديون السيادية اليونانية نموذجا

Bets and the future of the European Union in light of the financial crises  
Greek sovereign debt crisis slow growth

عشوب ليلى<sup>1</sup>

Achoub leila

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر) ، achoub.leila25@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/04 تاريخ القبول: 2022/03/09 تاريخ النشر: 2022/03/21

ملخص:

يعد الإتحاد الأوروبي من أبرز التكتلات الإقليمية في العالم والنموذج المثالي للتكامل الاقتصادي والاتحاد النقدي لكنه يشهد اليوم العديد من الأزمات المالية من أزمة رهون عقارية إلى أزمة ديون سيادية يونانية فأزمة قرار الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي وما نجم عنها من آثار اقتصادية على دول الإتحاد الأوروبي، إذ أصبحت تهدد مستقبل أكبر إتحاد اقتصادي ونقدي في العالم وبالخصوص الوحدة النقدية الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية ، الإتحاد الأوروبي ، أزمة الديون السيادية اليونانية ، الانسحاب البريطاني ، مستقبل الإتحاد الأوروبي.

تصنيفات JEL: -H63-G01.O54 .

**Abstract:**

The European Union is one of the most prominent regional clusters in the world and the ideal model for economic integration and monetary union. However, the European Union is witness in many financial crises starting from a mortgage crisis to a Greek sovereign debt crisis and then the British withdrawal from the European Union and its economic impacts on the European Union countries which threaten the future of the largest economic and monetary union in the world, especially the European monetary union.

**Key words: financial crises, the European Union, the Greek sovereign debt crisis, the British withdrawal, the future of the European**

**Jel Classification Codes:** H63 - G01-O54

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: عشوب ليلى ، achoub.leila25@gmail.com

1-مقدمة:

وضعت أزمة التكامل الاقتصادي الأوروبي ضمن اختبار عسير هز الثقة في إمكانية استمرار الخطى الوثيقة للاتحاد الاوروي نحو إتحاد متكامل، فقد ورث الكساد العظيم الناجم عن أزمة الرهون العقارية أزمة ديون سيادية حادة في أوروبا كان انفجارها باليونان لتكون هزة ارتدادية عنيفة من هزات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية لسنة 2008.

فقد ظهرت الأزمة اليونانية بشدة حيث وصلت معدلات المديونية العامة والعجز في الموازنة العامة إلى مستويات حرجة إذ لم تعد اليونان قادرة على تحملها مما سبب الخوف ما بين المستثمرين إتجاه قدرتها على الوفاء بديونها الحكومية، ومنه يمكن القول أن أزمة الديون السيادية تعد من أكبر تحديات الإتحاد الأوروبي وتحديد النظام النقدي الأوروبي بانتقالها إلى دول أخرى كالبرتغال وإيرلندا وإسبانيا وإيطاليا، حيث وضعت أكبر الدول الأوروبية كألمانيا وفرنسا أمام وضع صعب كان عليها أن تتدخل لإنقاذ الوضع الذي أصبح يهدد وحدة الإتحاد وفكرة خروج بعض الدول منه، وهذا ما حصل فعلا مع قرار الخروج البريطاني من الوحدة الأوروبية بعد الاستفتاء الشعبي الذي صوت له بالأغلبية في 2016. مما يدعوا للتساؤل حول مصير ومستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل هذه الأزمات التي يتخبط فيها خاصة في ظل أزمة الديون السيادية اليونانية وما بعدها.

1-1- الإشكالية: على ما سبق في المقدمة نطرح الإشكالية التالية: ماهي رهانات ومستقبل

الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية على غرار أزمة الديون السيادية اليونانية ؟

1-2- الأسئلة الفرعية :

-ماهي الأسباب الفعلية للأزمات المالية على ضوء أزمة الديون السيادية ؟

-كيف ساهمت العولمة المالية في تكريس الأزمة المالية في دول الإتحاد الاوروي؟ هل أزمة مالية أم أزمة نظام ؟

-ما مدى فعالية الإجراءات و الاستراتيجيات المبتهجة من قبل الدول الأوروبية و المؤسسات المالية الدولية للوقاية منها وتقديم الدولي الأمثل لمنع حدوثها ؟

-ما مستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل هذه الازمة ؟

## رهانات ومستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية أزمة الديون السيادية اليونانية نموذجاً

3-1--فرضية الدراسة: في ظل الازمات المالية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي إبتداءً من أزمة الرهون العقارية فأزمة الديون السيادية وأخيراً أزمة الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي وامام كل هذه التحديات أسىحافظ على تماسكه أو سيتفكك.

### 4-1-أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية وأثار نقاشاً طويلاً وعالمياً ألا وهو موضوع الأزمات المالية، وبالخصوص أزمة الديون السيادية التي شملت الاتحاد الأوروبي، لتعمّ دول العالم ككل ومعرفة أهم المؤشرات السابقة لها وأهم الأسباب التي أدت إلى حدوثها وكيفية الاستشراف بغرض مواجهتها، والتي تضع الوحدة النقدية الأوروبية أمام رهانات وتحديات مستقبلية كبيرة.

5-1-منهج الدراسة: نظراً لطبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز أهم الوقائع والأحداث الممثلة لمشكلة البحث ، بالإضافة إلى المنهج التاريخي من خلال عرض التسلسل التاريخي لأهم الازمات المالية التي مر بها الاقتصاد الأوروبي .

### 6-1-أهداف الدراسة:

إن الأهداف التي يرمي إليها هذا البحث يمكن إيجازها فيما يلي:

- إبراز أهم الاستراتيجيات والبدائل المتخذة من قبل الدول الأوروبية و من قبل صندوق النقد الدولي للتصدي للأزمات المالية.

- إجراء رؤية تقييمية لمدى فعالية الحلول المقترحة لدول الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمات المالية التي يمر بها.

-تبيان مدى مصير ومستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل هذه الازمات التي يمر بها بالخصوص أزمة الديون السيادية اليونانية وما تلاها من قرار الانسحاب البريطاني الذي يعد بأزمة مالية جديدة أصبح يواجهها الاتحاد الأوروبي.

### 7-1-الدراسات السابقة :

\*رواق خالد ، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية . جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) 2013/2012 :وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار أثر أزمة الديون

السيادية على مكانة اليورو الدولية من جهة ، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل الوحدة النقدية الأوروبية من جهة أخرى وفي الأخير توصلت هذه الدراسة إلى أن أزمة اليونان كشفت عن قصور الوحدة النقدية الأوروبية ودول الاتحاد النقدي اليورو وليس منطقة عملة مثل بالشكل الكامل بسبب عدم وجود سلطة مالية مركزية في دول الاتحاد .

\*بوصبع صالح رحيمة ، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين إنشار الأزمات والتكتل الاقتصادي (دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي)، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010-2011 : جاءت هذه الدراسة لتبحث في دور التكتلات الاقتصادية في نشر الأزمات المالية داخل رقعتها الجغرافية ، حيث ركزت على الآليات التي أدت إلى انتقال الأزمة العالمية إلى الاتحاد الأوروبي والتي كانت من أهم أسباب أزمة الديون السيادية التي يعاني منها في الوقت الراهن مع الإشارة إلى حالة اليونان التي تعتبر جزءا من منطقة اليورو ومع ذلك لم تحمها كل الضوابط و القوانين من خطر تداعيات الأزمات المالية بل أصبحت تهدد كل المنطقة بالانهيار والتفكك .

\*نادية بلورغي ، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية (دراسة حالة الجزائر) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد دولي كلية الاقتصاد جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014 ، عالجت هذه الدراسة تأثيرات أزمة منطقة اليورو على الدول العربية و الدول المغاربية بشكل خاص مع دراسة الشراكة الأور وجزائرية ، وهذا من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية دون التركيز على تدفقات الاستثمارات البيئية للدول المغاربية .

على ضوء هذه الورقة البحثية قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور:

المحور الاول:تحليل أزمة الديون السيادية اليونانية .

المحور الثاني: خطط الإنقاذ للخروج من الأزمة .

المحور الثالث: مستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية اليونانية.

2-تحليل أزمة الديون السيادية اليونانية:

2-1-نشأتها:أشار خبراء اقتصاديين إلى مجموعة من العوامل جرت الاقتصاد اليوناني إلى أزمات مالية ومنها:

- الإنفاق الكبير على التسلح.

- سيطرة الدولة على الاقتراض اليوناني.

## رهانات ومستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية أزمة الديون السيادية اليونانية نموذجاً

- تخلف النظام المصرفي.

- ضعف البنية التحتية.

- عجز الدولة عن جمع الضرائب الأجنبية.

- البيروقراطية والمحسوبية السياسية وعجز الدولة.

- فساد الإدارة العامة.

- التهرب الضريبي.

- التوسع في الإنفاق الاجتماعي بشكل كبير.

زيادة تدفق الأموال بانخفاض اسعار الفائدة ونتيجة لكل هذه الأسباب استمرت اليونان في اللجوء إلى الاقتراض دون الأخذ بعواقب ذلك ، حيث أخذ سياسيون أوروبيون يقولون ان اليونان مدمنة على الديون (درويش ، 2012 ، الصفحات 2-3) ونتيجة لكل ذلك اتخذت اليونان جملة من الإجراءات سنة 1990 ساهمت في كسب الثقة بالاقتصاد اليوناني ، كما مكنت ثقة الحكومات اليونانية من الاستفادة من الائتمان الرخيص بغرض دفع ثمن الإنفاق الحكومي وتسديد الواردات وتعويض العائدات على الضرائب المنخفضة مع ارتفاع العجز في الموازنة وفي الميزان التجاري سنة 2000.

وقد أثبتت المؤشرات تزوير اليونان لمؤشراتها الاقتصادية بما يقدر 4.1% ، كما بلغ معدل نموها الاقتصادي بما يقدر 5.5% وساهم اعتماد عملة اليورو شروط أكثر لإعادة تمويل الدين الحكومي وساهم أيضا في نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009. (maria, 2011, p. 99) وفي أكتوبر 2009 عرب المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي صراحة عن عدم موثوقية البيانات المالية لليونان وتم التأكيد على صحة العجز المصرح به فقد اتضح أنه تم تزوير الحسابات وعدم احترام معايير التقارب في منطقة اليورو مما أحدث حالة انعدام الثقة في تقديم اليونان لتقاريرها المالية والمقدر ب12.5% من الناتج المحلي الإجمالي ، كما ذكر في المراجعة المقدمة من قبل اليونان وعلاوة على ذلك قدمت المفوضية الأوروبية في جانفي 2010 توبيخ لليونان وانتقدتها بسبب تقديمها معلومات غير موثوقة (bank of greece , 2013, p. 39).

ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي يتهم اليونان ب:

- تزوير العوائد الضريبية.

- استغلال التمويل الأوروبي.

- تضخيم ميزانية الجيش.

- تقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يخص الخدمات.

- تقديم معلومات مزيفة حول العجز الاقتصادي.

كما تم تقديم معلومات غير صحيحة بالنسبة لسعر الفائدة على السندات والحصول على الدعم الأوروبي للقطاع الخاص والعمل على تقديمه على أنه حكومي نتيجة لتفجر الأزمة اليونانية فرض الاتحاد الأوروبي لجنة رقابة دائمة على اليونان (درويش، 2012، صفحة 4).

مما نجم عنه ضعف شفافية الحكومة اليونانية وكل ذلك كان بروزه بشكل جلي وواضح في نفس السنة وهذا ما أدى بوكالات التصنيف الائتماني إلى تخفيض الديون السيادية لليونان وقد كان لهذا الانخفاض في الديون السيادية لليونان اندلاع الذعر في الاسواق المالية فهذا التقسيم الائتماني للسندات السيادية اليونانية كان يعتمد عليها في الاستثمار مما قبل بان مستوى التقييم هو جد دنيء بإعلان إفلاس اليونان.(عويضة، 2014، صفحة 283).

2-2-أسبابها:ويمكن حصرها فيما يلي:

أ-العجز الهيكلي في الميزانيات العمومية: يمكن إرجاع بوادر الأزمة إلى العجز في الميزانيات العمومية لدول منطقة اليورو فخلال العشرينات الأخيرة عانت دول منطقة اليورو عجزا في الميزانيات بمعدل في المتوسط 0.4% للفترة 1961-1973 ليسجل ارتفاعا في هذا العجز إلى 3.9% من الناتج المحلي الداخلي للفترة 1974-1994، وبالتالي متجاوزة نسبة العجز 9,5% خلال الفترة 1984-1994 وايضا متجاوزة نسبة عجز في المتوسط 3%. وهي تعد بالنسبة المشترك عدم تجاوزها في اتفاقيات إنشاء العملة الموحدة، ليشهد تحسنا في عجز الميزانية وتقلصه خلال الفترة 1995-2007 نتيجة الظروف الاقتصادية المالية الملائمة مع انخفاض معدلات الفائدة والالتزام بالإجراءات المتخذة من قبل السلطات واحترام قواعد الميزانية المتفق عليها من طرف الدول في منطقة الأورو مما نتج عنه انخفاض العجز من 3% إلى 2.6% للفترة 2007-2010 لدول منطقة الأورو (مصبيح، 2013، صفحة 13).

ب-ارتفاع أسعار الفائدة على السندات: و بمقارنة معدلات فائدة الدول الأكثر مديونية في منطقة اليورو واليونان والبرتغال، إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا في المتوسط نجدها أعلى من معدلات الفائدة المطلوبة على القروض السنديّة القصيرة من طرف اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ومتوسط معدل الفائدة لمنطقة الأورو (بلورغي، 2013-2014، صفحة 67).

ج-ارتفاع الدين الحكومي لمنطقة اليورو: ويعود سبب ارتفاع متوسط الديون حسب اعتقاد الكثير من الاقتصاديين إلى حزم الإنفاق الكبيرة المقدمة إلى القطاع المالي إبان الأزمة المالية

## رهانات ومستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية أزمة الديون السيادية اليونانية نموذجاً

العالمية 2008 وتباطؤ الاقتصاد العالمي الذي لحقها حيث كان متوسط العجز المالي في منطقة الأورو 0.6% خلال الأزمة وارتفع الدين الحكومي في المتوسط من 66% إلى 84% من الناتج المحلي (بوازديّة، 2013، صفحة 6).

د- الفساد في النظام المصرفي: ضعف الرقابة فقد اتضح أن الكثير من المصارف كانت تقوم بتزوير في أسعار الفائدة والتلاعب في أسعار الصرف والتهرب من دفع الضرائب وتقديم قروض للأفراد دون الأخذ بعين الاعتبار دخلهم. (بلورغي، 2013-2014، صفحة 68).

### 3- خطط الإنقاذ:

1-3- الخطة الآلية الأوروبية للإنقاذ: يمكن حصر الجهود الأوروبية لإدارة الأزمة في منطقة الأورو في محورين أساسيين:

المحور الأول: تأسيس آلية جماعية تعمل على التدخل السريع بغرض منح المساعدة الداخلية لمنطقة اليورو وفي هذا الإطار نركز على:

- وضع خطة إنقاذ ضخمة بما يقدر 750 مليار أورو في ماي 2010 لمساعدة منطقة اليورو عند الضرورة 1% من القروض والتسهيلات الممنوحة والموزعة من خلال ثلاث معايير للتمويل كمايلي:

- صندوق الإنقاذ الأوروبي 440 مليار أورو .

- صندوق النقد الدولي 250 مليار أورو.

- آلية الاستقرار المالي الأوروبي 60 مليار أورو.

2-3- خطط الإنقاذ للدول الأكثر تأثراً بالأزمة:

أ- الخطط لمواجهة الأزمة اليونانية

وقد تضمنت ثلاثة مبادرات للحد من تفاقم الأزمة وهي كمايلي:

1-1-التقشف المالي: في الفترة جانفي- مارس 2010 أنجزت 3 مبادرات للإنفاق وزيادة العوائد

الضريبية حيث استعانت الحكومة اليونانية بمساعدة من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي

لتنفيذ تدابير الرفع من العوائد الضريبية مع تدابير إضافية للتقشف في ماي 2010، كما وافق

البرلمان اليوناني على مبادرة جديدة من التدابير التقشفية والإصلاحات الهيكلية في جوان 2011

، كما تم القيام بمجموعة من الإصلاحات اللازمة للحصول على جملة من المساعدات الأوروبية من

صندوق النقد الأوروبي حيث تم الارتكاز على استراتيجية متوسطة في اليونان ما يدعى ببرنامج

الدمج سيستمر إلى غاية سنة 2015 بما يقدر 28 مليار دولار متضمن 6.5 مليار دولار كنفقة

اقتطعت وإيرادات حققت في سنة 2011، حيث سعى البرنامج إلى تخفيض العجز إلى 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015، كما أن التدابير الجديدة تهدف إلى إعداد برنامج خصص له مبلغ 50 مليار يورو (72 مليار دولار) خلال سنة 2015 بما فيها 11 مليار يورو أي حوالي 22 مليار دولار سنة 2013 وأيضا الضرائب المرتفعة مع تخفيض النفقات (عويضة، 2014، صفحة 378).

2- الإصلاحات الهيكلية: وقعت الحكومة اليونانية على العمل بالبرنامج الإصلاحات الهيكلية ب5 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010 وأربع نقاط إضافية في سنة 2011 إلى غاية الوصول للعجز المستهدف 3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014، فقد هدف البرنامج إلى استرجاع استقرار الوضع المالي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد اليوناني حيث تم تعديل برنامج التكيف مرتين بغرض مواجهة انعدام التكيف المالي بالشكل الكافي وكان التنفيذ الأول سنة 2010 والثاني في ربيع 2011 مع توجيه عجز الميزانية لتحقيق أهداف البرنامج، كما تم في إطاره العمل على تحقيق إجمالي إيرادات بمعدل 3.75% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2009 و 36.5% من الناتج سنة 2014 أي بما يقدر 8.9% من الناتج، كما عملت الحكومة على تحميل اليونان تكلفة إصلاحات منظمة للتقاعد ونظم الرعاية الصحية وزيادة القدرة التنافسية وزيادة فرص العمل وبغرض تعزيز البحوث والتدابير المتزايدة لقطاع الطاقة ودعم التكنولوجيا والابتكار عمدت الحكومة إلى إصلاح المعاشات التقاعدية ووضع حد للتهرب الضريبي والمساهمة الاجتماعية حيث تعهدت بزيادة سن التقاعد من 61 إلى 63 سنة وحساب المعاشات التقاعدية مع ارتكاز المساهمات العمومية على آخر عائد للسنوات الخمس الأخرى، أيضا سعت الحكومة إلى تنظيم شديد وتعزيز المساءلة في نظام الرعاية الصحية، و كما تسعى الحكومة إلى إعادة هيكلة الإدارة العامة للديون من خلال تعزيز هياكل الحكم المحلي من خلال الحد من مستويات سلطات الإدارة المحلية من 3-5 سنوات والتخفيض من عدد البلديات اليونانية من 1043 بلدية إلى 370 بلدية والحد من السياسات القانونية العامة المكونة من قبل الهيئات المالية والحد من السياسات القانونية العامة والمكونة من قبل الهيئات المحلية من 6000 إلى 2000.

أ 3- الدعم الأوروبي وصندوق النقد الدولي: أعلن قادة منطقة اليورو و صندوق النقد الدولي ماي 2010 عن جملة من المساعدات ولفترة 3 سنوات بما يقدر 110 مليار يورو (158 مليار دولار في شكل قرض حيث تحصل منطقة اليورو على 80 مليار يورو بما يقدر 115 مليار دولار يورو و تعهد صندوق النقد الدولي بمبلغ 30 مليار يورو أي حوالي 43 مليار دولار) مع التأكيد على صرف الأموال المستوجبة الشروط مع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، حيث اتفق المجتمعون على



## رهانات ومستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية أزمة الديون السيادية اليونانية نموذجاً

تخصيص صندوق لتمويل قروض اقتصاديات منطقة اليورو بما يقدر 500 مليار يورو اي بما يقدر 718 دولار، كما تعد اليونان بالدولة الأولى في الإتحاد الأوروبي الحاصلة على مساعدات مالية من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي في ماي 2010 بما يقدر 110 مليار يورو ، حيث تم تنفيذ خطة إنقاذ أولى كمبادرة تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة من قبل لجنة الإتحاد الأوروبي من خلال زيادة العائدات الضريبية بما يقدر 2% لتبلغ بما يقدر 23% كما يتوقع تحصيل إيرادات إضافية بمعدل 0.8 مليار يورو أي بمعدل 3% من الناتج المحلي (عويضة، 2014، صفحة 378). الإجمالي مع فرض المزيد من الضرائب الغير المباشرة مع تجميد الاجور ومعاشات التقاعد لفترة 3 سنوات وتقليص التكاليف التشغيلية والتقاعد لفترة 3 سنوات للحكومة في جويلية سنة 2011، حيث أعلن الشركاء الأوروبيون بأن معدل التمويل الدولي بالنسبة لحاملي السندات اليونانية قدر ب 50 مليار يورو سنة 2011 للتصدي للأزمة وهي تعد بالمشاركة تطوعية مع تبادل للسندات ب 37 مليار يورو مع إعادة شراء 12.6 مليار يورو وخفض مدفوعات اليونان على المدى الطويل فمن المتوقع أن 95% من دائنين القطاع الخاص ستكون لهم المشاركة. وفي سنة 2011 تم اقتراح مجموعة من الخطط الإضافية فيما يخص إعادة هيكلة الديون اليونانية من خلال إشراك المستثمرين من المؤسسات في خيار استبدال السندات السيادية اليونانية المستحقة للفترة 2011- 2014 بسندات جديدة بتاريخ طويل بمعدل خصم 50% من قيمتها، ويقوم التحليل الاقتصادي على إعادة هيكلة الديون اليونانية الغير المستدامة المقدرة ب 150% من الناتج المحلي الإجمالي، كما اتفق أيضا على حزمة مساعدات ثانية في صورة قروض بما يقدر 130 مليار يورو ومع بقاء المبالغ الأخرى التي لم تصرف بعد من برنامج الإقراض الأول مع إنشاء مرفق إقراض وآلية للاستقرار الأوروبي لتعمل كمرفق مؤقتة في منتصف سنة 2013 ،أضف إلى اتخاذ حزمة من المساعدات الثنائية في صورة قروض بما يقدر 130 مليار يورو من صندوق النقد الدولي ودول منطقة اليورو مع شطب الديون من القطاع الخاص المقدرة ب 206 يورو من خلال اقتطاع 53.5% من قيمة الديون (46.5% المتبقية ليتم استبدالها ب 15% كديون جديدة على المدى الطويل 31.5% ليتم اقتطاع منها 75% من قيمتها المالية).

3-3- دور البنك المركزي الأوروبي: قام البنك المركزي في سنة 2010 بشراء السندات الحكومية في الأسواق الثانوية لزيادة الثقة في الأسواق في الفترة ماي-جوان 2010- اشترى البنك المركزي الأوروبي السندات الحكومية بما يقدر 78 مليار يورو أي بحوالي 112 مليار دولار سنة 2010، كما دلت التقارير على أن أكثر من نصف 45 مليار يورو (65 مليار دولار) تم شراءها سندات يونانية، و قام البنك المركزي الأوروبي أيضا بدعم استقرارية السيولة من خلال البنوك الخاصة في اليونان ودول أوروبية أخرى حيث ارتفع دعم البنوك اليونانية من 47 (عويضة، 2014، صفحة 382) مليار دولار إلى 68 مليار دولار سنة 2010 إلى (98 مليار يورو) بما يقدر 141 مليار دولار في ماي 2011 أي بما يقدر 40% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011، كما دعم البنك الأمريكي من خلال شراء عملة متبادلة مؤقتة من الترتيبات والتي تسمى بخطوط المتابعة المركزية الأخرى لأجل زيادة سيولة في الاقتصاد العالمي ليتم تحديد هذه الخطوط إلى غاية تاريخ 2012 خوفا من الاستمرارية في منطقة اليورو (عويضة، 2014، صفحة 383).

#### 4-3- خطط الإنقاذ لمواجهة الأزمة الإيطالية:

أ- خطط التقشف: أعلن البرلمان الإيطالي في منتصف 2011 العديد من الإجراءات التقشفية الهادفة إلى وضع حد للعجز في الموازنة حيث تضمنت خطة تقشف أعدت من قبل البرلمان الإيطالي الإجراءات الآتية:

- زيادة الضرائب.

- خفض الإنفاق العام.

- إصلاح نظام التقاعد بالخصوص فيما يتعلق برفع سن التقاعد مع تدنية الشروط المتعلقة بسوق عمل المهنيين كما بالإمكان اتضح على أنه تم القيام بمجموعة من الاحتجاجات المعارضة للتدابير التقشفية المعتمدة حيث عمد بعض الباحثين إلى عدم النظر في مزايا التقشف لأن هذه الأخيرة لها فوائد معتبرة ومنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التالية (يوسفات، 2014، صفحة 412).

- إضعاف الجهود المبذولة للحد من معدلات البطالة.

- عرقلة النمو الاقتصادي و أيضا عرقلة الانتعاش الاقتصادي بسبب الإنفاق وزيادة الضرائب.

- توقع آثار جوهريّة على مستوى فئات الموظفين والعمال والاتجاه إلى رفع مستويات المشاركة في تنامي تكاليف المعيشة في ظل تقليص الخدمات الصحية والتعليمية.

ب-سندات الخزينة الإيطالية: تزايدت حدة الاوضاع بإيطاليا عام 2011 وهذا ضمن إطار التقارير الصادرة في منتصف 2011 حيث أدى ذلك إلى التعجيل بإصدار سندات الخزنة خلال الثلاث السنوات التالية منذ تولي البنك المركزي الأوروبي تقديم الدعم المالي إلى الاقتصاد الإيطالي من خلال شراء حجم كبير من السندات الأخرى لنفس الهدف كسواء سندات الخزنة الإيطالية، فقد كان هدف البنك المركزي من خلال هذه المبادرة هو الحد من التكاليف المالية لهذه السندات على الخزينة، حيث يعد توجه البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات هو بالتوجه المؤقت وليس سياسة عمل كما يعد بمثابة صراعات فيما بين العديد من دول منطقة اليورو أيضا تنفيذا لجملة من الإجراءات والإصلاحات في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، إذ شهدت إيطاليا معاناة والتي ازدادت سوءا سنة 2011 حيث اتخذت العديد من الإجراءات الهادفة إلى تحسين الوضع الاقتصادي الإيطالي وهي بإجراءات عديدة ومعتمدة على إعادة هيكلة الاقتصاد مع تطبيق إجراءات فعالة فيما يخص إصلاح نظام التقاعد وغيرها (يوسفات، 2014، الصفحات 413-414).

#### ج- خطط الإنقاذ لمواجهة الأزمة الأيرلندية:

أشارت تقارير مالية واقتصادية على ارتكاز إيرلندا على مساعدات مالية اعتمادا على نفسها لوحدها، ليس بالكافي للخروج من أزمة مالية واقتصادية أخذنا بعين الاعتبار التدابير والإجراءات والسياسات والاستراتيجيات المالية والاقتصادية التقشفية والإصلاحية معتمدين على الإنفاق العام وإصلاح نظام الضرائب لإيرلندا مع القدرة على استرجاع الموازنة وتحفيز العجز المشترك له في منطقة اليورو في حدود النسبة المنصوص عليها في اتفاقية ماستريخت بـ 3% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث اتفق وزراء مالية الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي خلال الربع الأخير من سنة 2010 على خطة إنقاذ لإيرلندا بحوالي 85 مليار يورو على أن تتوزع قنوات الاستفادة من تلك الخطة كما يلي:

- 50 مليار يورو للمساعدة في تغطية احتياطات الموازنة العامة للدولة.
- 35 مليار للمساعدة في عمليات إعادة الهيكلة العاجلة التي حلت بها الأزمة.
- 25 مليار لإنشاء صندوق طوارئ المدعم للجهاز المصرفي (المطلب، 2007، صفحة 313).
- منها 35 مليار يورو لغرض إعادة رسملة النظام المصرفي الأيرلندي وقد ثبت بالفعل أن التكلفة لغرض إعادة رسملة النظام المصرفي الأيرلندي كانت تستخدم بالكامل لهذا الغرض ومنه فالتكلفة الإجمالية المقدرة لإعادة رسملة البنوك الأيرلندية قدرت قرابة 53 % من الناتج المحلي الإجمالي في إيرلندا سنة 2009. (maria, 2011, p. 99).

5-3- الجهود الدولية لاحتواء الأزمة: (صندوق النقد الدولي)

تميز وضع صندوق النقد والبنك المركزي الدوليين بالاستمرارية في بدل المزيد من الجهود لوضع حد لندهور الوضع اليوناني في الوقت نفسه عملت اليونان على زيادة رأسمال فبتاريخ 12 فيفري 2012 وافق أعضاء البرلمان الأوروبي على خطة تقشف إضافية في دول منطقة اليورو بما يقدر 170 مليار دولار إضافة إلى جملة مساعدات من خلال عقود معاملاته التي أبرمتها اليونان مع دائنها الخواص مع تحمل هؤلاء الدائنين الخواص مبلغ 141.4 مليار دولار وبذلك أصبحت فطنة بشكل كبير بهذا الانهيار مع عدم قدرتها على سداد ديونها في مارس 2012، كما أصبحت اليونان تحتاج إلى مساعدات مالية إضافية من الخارج لأجل التمكن من سداد الديون وأيضاً تحمل ديون مالية مستقبلية وبما أن إجراءات الإنقاذ التقشفية انطلقت ابتداء من منتصف 2010 واستمرت اليونان باقتطاع الناتج المحلي الإجمالي في سداد تلك الديون باعتبارها امراً جدياً صعباً أصبحت بذلك اليونان تكافح لغرض بقائها ضمن منطقة اليورو في ظل حصولها على 8 ملايين دولار التي دفعها لها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ديسمبر 2011، كما صرح رئيس الوزراء اليوناني لوكاس باباديموس على أن الحكومة تطالب بمساعدات إنقاذ ثالثة في المستقبل (ERiskR., 2012, pp. 67-68)، ويؤكد بعض الباحثين الاقتصاديين باقوس أن 750 مليار يورو تعد بمبلغ خطة للإنقاذ إضافة إلى تحفيزات البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات الحكومية حيث عملت على وضع حد لارتفاع فوائد السندات وأصبحت مسؤولة عن إجراء أزمة الديون الحالية في الوقت نفسه يبقى العجز الحكومي تحت المراقبة مع تحميل المتسببين فيه لعقوبات (ERiskR., 2012, pp. 73-74).

4: مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة الديون السيادية الأوروبية:

1-4: تحليل المؤشرات الاقتصادية للدول الأكثر تأثراً بأزمة منطقة الاوروللفترة 2007-2018.

أ- مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2007-2018

جدول رقم 1: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2007-2018

منطقة اليورو	إسبانيا	إيطاليا	البرتغال	إيرلندا	اليونان	البلد السنة
2.983	3.769	1.332	2.492	3.747	3.170	2007

رهانات ومستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية أزمة الديون السيادية اليونانية  
نموذجاً

0.300	1.116	1.067-	0.199	-4.939	0.237-	2008
-4.456	3.574-	5.518-	-2.978	-4.608	4.306-	2009
.2.020	0.014	1.646	1.899	1.995	5.456-	2010
1.585.	1.00-	0.719	1.817-	-0.077	9.179-	2011
.0.869-	2.930-	-2.854	4.028-	-1.090	7.323-	2012
-0.220.	1.706 .-	-1.747	1.130-	1.067	3.174-	2013
1.187	1.379	0.191	0.893	8.445	0.391	2014
.1.935-	3.205	0.663	1.594	26.264	0.297	2015
1.725	.3.236	0.993	1.404	5.222	0.053-	20016
1.836	2.789	0.957	2.101	3.720	1.081	2017
1.790	2.412	0.837	1.570	2.527	2.464	2018

2018-6-20 تاريخ الاطلاع source: Stat.ocde.org

يلاحظ من خلال الجدول أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاضا متواصلا خلال الفترة 2007-2011 وعلى مستوى الدول الخمسة محل الدراسة خاصة وبالدرجة الأولى بالنسبة لليونان فقد تصدرت المرتبة الأولى من حيث الانخفاض المتواصل لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا دليل على أنه بالمؤشر الفعال للتنبؤ بالأزمة، وخلال الفترة 2012-2015 سجل تزايدا معتبرا وبمعدلات إيجابية ولكنه بالغير معتبر على مستوى الدول الخمسة حيث تصدرت إيرلندا المرتبة الأولى من حيث الارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي لتليها البرتغال وإسبانيا ثم اليونان وهذا دليل على تعافي اقتصاديات هذه الدول من الأزمة.

أما خلال الفترة 2015-2016 فقد سجل انخفاضا لمعدل الناتج المحلي الإجمالي على مستوى كل من اليونان وإيرلندا والبرتغال لترتفع مرة أخرى خلال نفس الفترة على مستوى كل من إيطاليا وإسبانيا، أما خلال الفترة 2016 – 2018 فقد لوحظ تذبذب بين الارتفاع والانخفاض على مستوى دول إيرلندا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتحسن على مستوى اليونان لكن بمعدلات

إيجابية وأحسن من الفترات السابقة وهذا دليل على بداية التعافي من الأزمة.

ب- مؤشر حجم الدين الحكومي: الوحدة بالمليون euro

جدول رقم 2: مؤشر حجم الدين الحكومي

الوحدة بمليون الأورو

البلد السنة	2018	2017	2016	2015	2014
اليونان	170.5	174.4	179.4	177.7	178.8
إيرلندا	87.6	90.3	91.0	92.07	124.1
إيطاليا	130.6	131.8	132.5	132.1	131.7
البرتغال	126.5	128.6	130.4	129	130.6
إسبانيا	72.1	74.8	75.6	78.8	105.4

2018-6-20 تاريخ الإطلاع la source: Stat.ocde.org

- حيث يلاحظ من خلال الجدول أن حجم الدين الحكومي اليوناني يتصدر المرتبة الأولى مقارنة بباقي الدول الأخرى لتليها إيطاليا ثم البرتغال فايرلندا ثم إسبانيا، كما يلاحظ أيضا أن حجم هذه الديون عرف ارتفاعا متزايدا على العموم خلال الفترة 2014-2016 على مستوى دول كل من إيطاليا واليونان مع انخفاض بالغير ملحوظ بالنسبة لباقي الدول الأخرى ليسجل انخفاضا متواصلا خلال الفترة 2016--2018 على مستوى الدول الثلاث باستثناء اليونان وإيطاليا، ولكنه على العموم تعتبر بديون ضخمة خاصة بالنسبة لليونان في المرتبة الأولى وإيطاليا في المرتبة الثانية وهذا ما يؤشر بحالة دخول هذه الدول مرحلة تباطؤ اقتصادي شديد خلال هذه الفترة حيث تثير العديد من المخاوف من تأثير أزمة ارتفاع الدين العام على إيطاليا وهي:

- إذ تعتبر إيطاليا ثامن أكبر دول العالم فقد بلغ الناتج المحلي ما يقارب 2,1 تريليون دولار في سنة 2010.

- كما تعد إيطاليا من أكبر الأسواق إصدارا للسندات الحكومية في العالم أين انعدام سداد الدين ترتب عنه دين بأكثر من ارتفاع سعر الفائدة 1,2 %.

## رهانات ومستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية أزمة الديون السيادية اليونانية نموذجا

- الارتفاع الكبير لحجم الديون بصورة تصعب التخلص منه والذي يصل إلى 2,2 % تريليون دولار في سنة 2011 أي ما يقارب ب 120 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- تخفيض standoospoors تصنيف ايطاليا من المستوى A<sup>+</sup> إلى المستوى A<sup>-</sup> محللة ذلك عدم قدرة إيطاليا على تدنية الانفاق العام وأوضاعها المالية بالخصوص في ظل توقعات النمو الغير مشجعة.
- فبإمتداد الأزمة بهذه السرعة إلى إيطاليا تشير العديد من المخاوف إلى امتداد تداعياتها مع توقع في سنة 2018 انخفاض حجم دين الدول.

ومن ثم هناك تخوف كبير من ان إيطاليا واحدة من الاقتصاديات الثلاثة التي تقوم عليها منطقة اليورو حيث في هذه الحالة يكون حدوث أزمة من الصعب احتواءها هذه المرة(بوازدية، 2013، صفحة 10)، وحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر الاسبوع الماضي انه في سنة 2020 تواجه إيطاليا مخاطر ارتفاع ضخم في الديون وذكر الصندوق تقديراته ان نسبة الديون الإيطالية إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى 134.4 % خلال سنة 2020 وإلى 138.5 % في سنة 2024 وهما بالنسبتان الكبيرتان.

حسب بعض التقارير فإن حدوث زعزعة استقرار الاقتصاد الإيطالي نتيجة الديون المقدره ب 2.8 تريليون دولار سيؤدي إلى اندلاع أزمة جديدة في أوروبا(أزمة إيطاليا ديون ضخمة ترعب دول الإتحاد الأوروبي على الموقع: أزمة إيطاليا ديون ضخمة ترعب دول الإتحاد الأوروبي على الموقع (أزمة إيطاليا ديون ضخمة ترعب دول الإتحاد الأوروبي(تاريخ الإطلاع 15-6-2018) ([www.alarabia.net/ar/aswaq/aswaq/economy/2018](http://www.alarabia.net/ar/aswaq/aswaq/economy/2018))

### 2-4- السيناريوهات المحتملة للأزمة:

أ- تداعيات انسحاب اليونان: بالإمكان انخفاض العملة اليونانية بما يقدر ب 50 % على الأقل بين عشية وضحاها ومن ثم قد يشكل ذلك تأثيرا كبيرا على الاقتصاد اليوناني كما قدر ارتفاع التضخم إلى معدل 30 % في الربع الاول وإلى متوسط 10 % في السنة 2010 إضافة إلى تضخم

مستورد في شأن هذا الأخير أن يخفض الدخل المتاح للأسر المعيشية ويصعب ظروف عمل الشركات.

كما قد يحدث العجز الفعلي للديون الخارجية وسيتم السيطرة عليها بعملة اضعف بكثير ان يضمن بقاء الحكومة متجمدة في أسواق السندات الدولية لعدة سنوات مما يزيد من اعتماد اليونان على صندوق النقد الدولي لتمويل العجز المالي وذلك بشروط لغرض تعديلها المالي (what next for the eurozone ? possible scenario for

deceMBER2010http://www.economic.pwc.com) تاريخ الاطلاع 2016-6-20

ب-التعافي من الأزمة: ويطرح سيناريو آخر بخصوص أزمة الديون السيادية وهو الخروج بسلام من هذه الأزمة وبروز حالة التعافي إذا ما حققت المنطقة نجاحا في تهدئة الاوضاع في الأسواق الأوروبية الجنوبية الضعيفة إذا ما لاقت الاخيرة دعما ماليا من البنك المركزي الأوروبي بشراء الديون العامة وفرض حزم جديدة من تدابير التقشف في نظر العديد من المحللين فإنه بالإمكان تجاوز الأزمة في حالة تفكك إجراءات التقشف والإصلاحات الهيكلية في تداية سعر دول الجنوب مما يجعل احتمال اللجوء إلى المزيد من تكامل السياسات المالية بالبعيد داخل المنطقة(وليد، 26-27 فيفبري2012 ، الصفحات 18-19). ، فبعد نحو8 سنوات تخرج اليونان رسميا من آخر خطط مساعدات طبقت منذ 2010 وبدون إنهاء الكامل لإجراءاتها التقشفية وإصلاحاتها حيث قال رئيس مجلس حكام الآلية الأوروبية للاستقرار التي عملت على تمويل البرنامج الاخير أنه منذ سنة 2010بدأت اليونان تقف على قدميها كما يقول إحدى المسؤولين في اليونان بأن الامر يستغرق وقتا اطول مما كان متوقعا لذلك نعتقد بأننا قد حققنا هدفنا مباشرة بخطى حسنة للاقتصاد اليوناني ، حيث بدأ يسجل نمو و قدر ارتفاع الناتج المحلي الداخلي بمعدل 1.4% في سنة 2017مع تسجيل فائض في الميزانية بمعدل 0.8% ومعدل بطالة بما يقدر 20% وبفضل إعادة جدولة الدين و عملية تسديد طويلة المدى وهوما حصلت عليه اليونان من شركائها الأوروبيين وفي شهر جوان تؤكد بانها ستكون قادرة على تغطية احتياجاتها المالية حتى سنة 2022ممايسمح لها بعدم الاقتراض من الأسواق المالية إلا في الأوقات المناسبة (اليونان المساعدات الأوروبية المتبعة منذ 2010 على الموقع:(2018-6-23)http www.france24.com/ar/20180520 fjhvdo (2018-6-23) .

كما اثبت بأن اليونان تخلصت أخيرا من وصاية دائئها الرئيسيين بعد توصل وزراء مالية دول منطقة اليونان ولوكسمبورغ منذ فترة8 سنوات ومع اتخاذها تدابير خاصة بتخفيض ديونها ،ومنه سيسمح لليونان بان تمول نفسها في الأسواق بعد سنوات من الانكماش (اليونان تسدد متأخرات



## رهانات ومستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية أزمة الديون السيادية اليونانية نموذجاً

مستحققاتها لصندوق النقد الدولي(تاريخ الإطلاع 23-6-2018) 24 .france .www http//  
(.com/au/20150720)

وحسب العديد من الخبراء الاقتصاديين ستشهد حالة التعافي بداية في سنة 2017 وبعد 7 سنوات من الغياب تقرر رجوع اثينا إلى الأسواق المالية من خلال إصدار سندات سيادية تستخدمها الحكومات في تمويل مشاريعها وهنا كحل آخر اعتمدها مبادرة المفوضية الأوروبية وهو إصدار السندات بموافقة الدائنين في حزيران الماضي بشطب 8.5مليون يورو من دين اليونان على المدى الطويل مع زيادة معدل نمو يقدر 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2017، كما اكدت وكالة ستاندر اندرپور في اكتوبر 2019 على رفع تصنيف الدين الخارجي نتيجة تحقيقها معدلات نمو (اليونان تشدد دفع التصنيف ديونها الخارجية كدليل على النمو على الموقع http// WWW.Mic-20191026=2019/1026/articles/douliya.com /articles/2019/1026=2019-7-17)) (تاريخ الإطلاع 17-7-2019)

### 3-4- الآثار الاقتصادية للانسحاب البريطاني على الإتحاد الأوروبي:

- معاناة مع فقدان الثقة على المدى القصير والزيادة من القيود التجارية والقيود المفروضة ايضاً على حركة العمالة على المدى الطويل.

- حسب تحليلات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن الانسحاب البريطاني سيكون له انعكاسات سلبية على الأسواق المالية وتحقيقات رأسمال وايضاً على الائتمان المصرفي والاستثمار الاجنبي مع تقلبات في اسواق الاسهم وتقلبات اسعار الصرف وإرتفاع اسعار الفائدة بالنسبة للشركات والمستهلكين مما يحدث انخفاضاً في إنفاق المستهلكين والاستثمارات التجارية في بريطانيا.

- و بناء على العلاقات السابقة الرابطة بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي فقد تسبب الخروج البريطاني في تدنية الأنشطة التجارية والمالية بينهما من خلال ضياع حقوق جواز السفر على مستوى الإتحاد الأوروبي أو حق الشركات في العمل دون قيود في جميع مناطق الإتحاد الأوروبي.

- وكما تشير التقديرات إلى تدنية المعاملات التجارية والمالية لما لها الانعكاس السلبي على الاقتصاد البريطاني ايضاً لما لها الانعكاس الغير المباشر على اقتصاد الإتحاد الأوروبي اضيف إلى ضياع التدفقات الرأسمالية قد تولد عنه عدم مقدرة بريطانيا على تمويل عجز حسابها الجاري.

- وحسب توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سينتج عن الانسحاب البريطاني انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بما يقدر 3.3 % على المدى القصير وبمعدل 5.1% على المدى الطويل(علة، صفحة 365).

- فقدان بريطانيا كل الامتيازات العضوية التي كانت تتمتع بها في ظل الاتحاد الأوروبي من حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريف جمركية مع فقدان اتفاقيات التكتل التجاري 53 دولة التي كانت في علاقة باتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي مثل كندا، سنغافورة وكوريا الجنوبية والمكسيك اضيف إلى أنها ستكون ملزمة بإجراء المفاوضات الثنائية مع كل دولة لجني الامتيازات.

- وحسب رأي وزارة الخزانة البريطانية خسارة بريطانيا 36 مليار جنيه إسترليني كحصيلة ضريبية مع انخفاض في الناتج القومي الإجمالي بمعدل 4% خلال سنة 2030 لكن لو استمرت بريطانيا في الاتحاد لرتفع الناتج القومي بحوالي 3.4%-4.4%.

- تحصيلها بما يقدر 66 مليار جنيه (82مليار دولار) سنويا من الإيرادات الضريبية حسب توقعات الحكومة وكما اشارت الخزانة البريطانية إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 9.5% في حالة التخلي البريطاني للسوق الموحدة لأنها تستلزم الأخذ بقواعد منظمة التجارة العالمية وهذا لما يتسبب في فقدانها للتعريفات التجارية التي كانت تحصل عليها لو بقيت في الاتحاد(28دولة) ، كما تتوقع ايضا أن تكون التجارة و الاستثمار الأجنبي أقل من 5 مرات لو بقيت في الأخذ بقواعد المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يحقق انعكاسا سلبيا على الإنتاجية وانخفاض معتبر في الإيرادات الضريبية.

- ضرورة بروز ظاهرة استقلالية بعض الدول عن بريطانيا مثل انفصال اسكتلندا و انضمام إيرلندا الشمالية الجنوبية و اتحادها بعيدا عن بريطانيا إضافة تولد عن هذا اليمين المتطرف شعبية كبيرة في فرنسا التي يغلب عليها انعكاسا سلبيا على اقتصاديات بعض دول الاتحاد(علة، صفحة 366).

- خسارة الاتحاد الأوروبي خامس اكبر اقتصاد في العالم وثاني اكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي نتيجة المساهمة البريطانية في ميزانية الاتحاد أي بما يقدر 8.5 مليار جنيه إسترليني سنة 2015 كما تمثل تجارة الاتحاد الأوروبي 44.6% من السلع المصدرة من المملكة المتحدة و53.2% من وارداتها من السلع والخدمات سنة 2014 )(حساني، أبريل 2018، صفحة 244).

#### 5-الخاتمة:

تميز الوضع الاقتصادي العالمي خلال العقدين الماضيين بتواتر الأزمات الاقتصادية والتي كانت من بينها الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008 التي انطلقت من مركز الاقتصاد الرأسمالي أمريكا لتشمل في مرحلة أولى أوروبا ، وتكتسح بعد ذلك كل اقطاب الدنيا لتخلف على إثرها هزات ارتدادية متفاوتة الخطورة و التي كانت أبرزها أزمة الدين العمومي اليوناني التي تحولت من مجرد أزمة دين عمومي إلى أزمة تهدد كيانا اقتصاديا قائما بذاته (الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي) واستدعت نقاشات هامة من قبل حكومات الدول الأعضاء فيه حول كلفة اندماجهم في الوحدة النقدية مع نظرة بالغة السلبية تحوي الكثير من التشكك الجوهرية في جدوى الإتحاد ومستقبل مسار الإندماج القاري .

ومن خلال هذه الورقة البحثية يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

#### 5-1-النتائج:

##### 5-1-1-تحليل واختبار فرضية الدراسة :

بالرغم من التهديدات الكبيرة التي شكلتها أزمة الديون السيادية اليونانية على قوة وتماسك الإتحاد الأوروبي و العملة الموحدة الاورو إلا أن تخلص اليونان من ديونها و استعادة نشاطها في الأسواق المالية مكن الإتحاد النقدي الأوروبي من الخروج منها بسلام إلا أنه سرعان ما أصبح يواجه أزمة جديدة بإعلان قرار الانسحاب البريطاني سنة 2016 والتي تمثل بالضربة القوية لمفهوم الوحدة الأوروبية ، وهذا ما يشير إلى أن أوروبا ستمر في المستقبل القريب بمرحلة صعبة و بالتالي تبقى المسارات المستقبلية الممكنة للإتحاد الأوروبي غامضة من حيث تفككه او المحافظة على تماسكه ، كما تبقى احتمالات تفكك الإتحاد بالمستبعدة وهو الراي الغالب مع وجود احتمالات أكثر قربا وهو انتهاج أسلوب تفاوضي فعال وفي عملية طويلة المدى وشاقة لكلا الطرفين بغرض البحث والتوصل إلى مخرج لهذه الأزمة الحالية.

##### 5-1-2--نتائج عامة:

✓ إن منبع أزمة الديون السيادية اليونانية يكمن في انعدام الشفافية و التزوير في البيانات الاقتصادية مما تسبب في الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي فكل ما حصلت عليه اليونان من مساعدات مالية لتغطية التزاماتها لم ينتج عنه إيرادات حقيقية.

✓ من الممكن ان يكون الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي فرصا وتهديدا حيث برزت احتمالات استمراريته و أخرى تشير إلى تفككه لكن هذا التفكك مرهون بنتائج المفاوضات القادمة بين الطرفين.

✓ أثبت أن الأزمة الديون السيادية ليست وليدة أزمة رهن عقاري منفردة بل كانت جذور أزمة الديون السيادية تنبع في الأصل نتيجة تظافر العديد من الاسباب الأخرى المرتبطة بالاقتصاد الأوروبي والحكومات الأوروبية الأخرى التي كانت المفجر الأول للأزمة.

#### 2-5-التوصيات:

✓ ضرورة تعزيز النظم الرقابية والقواعد التنظيمية على مستوى البنوك والمؤسسات المصرفية للحد من المضاربة والمقامرات في الأسواق المالية والحد من حرية البنوك في التلاعب بالأرقام المحاسبية والإدارية.

✓ حتى يتمكن الاقتصاد الأوروبي من الخروج من الأزمة اليونانية لا يكتفي بإنشاء اتحاد نقدي فالأمر يستلزم منه أيضا إنشاء اتحاد مالي كامل.

✓ ضرورة توجيه الاهتمام الأكبر للتكامل الاقتصادي لما له من مزايا اقتصادية مستقلة مع ضرورة التنسيق و التعاون بين السياسات و إنشاء هيئات مالية إقليمية لها القدرة على التصدي للأزمات.

#### قائمة المصادر والمراجع

##### أولا: المراجع باللغة العربية

1. أبو الفارة يوسفات. (2014). الأزمات المالية الإقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
2. بوخاري لحو وعايب وليد. (26-27 فيفيري 2012). مستقبل الإنحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية ، الملتقى الدولي حول واقع التكتلات الإقتصادية في زمن الأزمات. المركز الجامعي الوادي.

## رهانات ومستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية أزمة الديون السيادية اليونانية نموذجاً

3. حملاوي سكيينة ورقية حساني. (أفريل 2018). انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. جامعة الجلفة زيان عاشور، العدد 34\*1\*.
4. شفاء حمد، الزهرة بوازدية. (2013). من أزمة الرهن من أزمة العقاري إلى أزمة لديون السيادية ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على إقتصاديات شمال إفريقيا. جامعة تبسة.
5. عبد اللطيف درويش. (2012). تقارير الأزمة المالية اليونانية جذورها تداعياتها. مركز الجزيرة للابحاث و الدراسات.
6. عبد المجيد عبد المطلب. (2007). إدارة أزمات العولمة الاقتصادية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
7. محمد علة. (بلا تاريخ). الآثار المترتبة على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي. الجلفة 17 : مجلة الحقوق الإنسانية البعد الإقتصادي، 34-2- جامعة زيان عاشور.
8. نادية بلورغي. (2013-2014). تداعيات الأزمة اديون السيادية على الشراكة الاورو ، رسالة ماجستير في إقتصاد دولي، تخصص 2012-2013. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
9. نسيم أوكسيل و رشيد بوكساني و أحمد مصيبح. (2013). الأزمة المالية في منطقة اليورو اسباب نشوبها و إنتسارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية لوكالات التصنيف الإئتماني. مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 61-62.
10. هيثم يوسف عويضة. (2014). الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها الإقليمية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

### المواقع الإلكترونية:

11. أزمة إيطاليا ديون ضخمة ترعب دول الإتحاد الأوروبي  
[www.alarabia.net/ar/aswaq/aswaq/economy/2018](http://www.alarabia.net/ar/aswaq/aswaq/economy/2018). (تاريخ الإطلاع 15-6-2018).
12. اليونان المساعدات الأوروبية المتبعة منذ 2010 على الموقع: [http://www.france24.com/ar/20180520\\_fjhvdo](http://www.france24.com/ar/20180520_fjhvdo). ( 23-6-2018).
13. اليونان تسدد متأخرات مستحقاتها لصندوق النقد الدولي <http://www.france24.com/au/20150720>. ( 23-6-2018).

14. اليونان تشدد دفع التصنيف ديونها الخارجية كدليل على النمو على الموقع <http://www.douliya.com/articles/2019/1026=20191026-Mic>

.(2019-7-17).douliya.com /articles/2019/1026=20191026– Mic.WWW

15. ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

16. bank of greece . (2013). the chronicle of the great crisis public interventional institutionnel actions to safgurat financial stability and overcome the crisis the bank of greece 2008-2013 ،centre for culture and documentations .

17. ERiskR. (2012). vickstrromstromm ،implosions in greeceanalysis of the greekdebtcrisis and itsimpactson european and world market،sthesi for degree of master arts in european union stadies in the graduatecollege. of the university of linionsaturrebanachampaign .

18. maria, A. (2011). ، may minescuthe debt crisis causes and amplications, economics series petroleum gaz university of ploiesti-bullettin vol lxiii n° 2/2011.

19. what next for the eurozone ? possible scenario for december2010 <http://www.economic.pwc.com>. (s.d.) (تاريخ الإطلاع)

(2016-6-20 .